العرب
الجمعة 2020/11/13
السنة 43 العدد 11880

مستشار ماكرون بلبنان في محاولة أخيرة لإنعاش المبادرة الفرنسية

عون يقف عاجزا أمام تصلب باسيل

تشكل تحركات مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأدنى في بيروت، الفرصة الأخيرة لإعادة تصويب المسار في لبنان، قبل أن تتخذ باريس قرارا نهائيا بشأن المؤتمر الاقتصادي، الذي سبق وأن أعلنت عن تنظيمه في وقت لاحق من هذا الشهر.

عون «لاحول ولا قوة»

بيروت - يقوم مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأدنى باتريك دوريل بزيارة إلى لبنان، في محاولة أخيرة لإنقاذ المبادرة التي طرحتها باريس في سبتمبر الماضي وتتضمن خارطة طريق لمعالجة الأزمة اللبنانية.

ودخلت المبادرة التي تتضمن جملة من البنود أولها تشكيل حكومة اختصاصيين تتولى إصلاحات هيكلية للاقتصاد اللبناني المستنزف، والتحضير لانتخابات نيابية، في "غيبوبة" بفعل ممارسات القوى السياسية في لبنان، والتي وإن تدعي تمسكها بالمبادرة إلا أنها عمدت منذ البداية إلى إفراغها من مضمونها.

وكان زعيم تيار المستقبل سعد الحريري قد سعى إلى إبقاء المبادرة قائمة عبر محاولة تشكيل حكومة من اختصاصيين لمدة ستة أشهر، تتولى الإصلاحات المطلوبة دوليا بيد أن جهوده تصطدم بعراقيل عدة لعل في مقدمتها إصرار الثنائي الشيعي والتيار الوطني الحر على التدخل في التركيبة الحكومية.

نبيه بري

المخرج الوحيد لخلاص لبنان هو إنجاز حكومة اختصاصيين

وازداد التعاطي مع الثلاثي صعوبة لاسيما بعد القرار الأميركي بفرض عقوبات على رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي صار أكثر تشددا وتصلبا في مطالبه الحكومية، في وقت يبدو رئيس الجمهورية "لا حول ولا قوة" أمام "جموح صهره".

ووصل دوريل إلى بيروت مساء الأربعاء في زيارة تستمر حتى الجمعة وتتخللها لقاءات مع كبار المسؤولين وقوى سياسية بارزة، في خطوة تأتي بعد انتهاء المهلة الثانية التي منحها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للطبقة السياسية اللبنانية من أجل تشكيل حكومة اختصاصيين.

وخلال استقباله لمستشار ماكرون، الخميس، جدد الرئيس عون تمسّك بلاده بالمبادرة الفرنسية، لافتا في الآن ذاته إلى أن العقوبات الأميركية زادت في تعقيد الأمور.

وقال عون خلال اللقاء، وفق ما أعلنت الرئاسة اللبنانية، "نتمسك بالمبادرة الفرنسية لما فيه مصلحة البلد"، معتبرا أن "الأوضاع تتطلب تشاورا وطنيا عريضا وتوافقا واسعا لتشكيل حكومة تتمكن من تحقيق المهام المطلوبة".

والتقى المبعوث الفرنسي أيضا برئيس مجلس النواب نبيه بري الذي نقلت وسائل إعلام محلية عنه تأكيده أيضا على المبادرة الفرنسية وضرورة تطبيق الإصلاحات، التي يطالب بها المجتمع الدولي. وقال إن "المدخل والمخرج الوحيد لخلاص لبنان هو إنجاز حكومة اليوم قبل الغد، وزراؤها اختصاصيون".

كما التقى رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس كتلة حزب الله النيابية محمّد رعد.

ونقلت صحيفة "الأخبار" المقربة من حزب الله الخميس عن مصادر، أن زيارة دوريل "محاولة أخيرة لإحياء المبادرة الفرنسية والضغط على القوى السياسية من أجل الإسراع في تأليف الحكومة والبدء بتنفيذ الإصلاحات".

وبعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي، زار إيمانويل ماكرون بيروت. ثم عاد مرة ثانية في مطلع سبتمبر وأعلن عن مبادرة قال إن كل القوى السياسية اللبنانية وافقت عليها، وقد نصت على تشكيل حكومة خلال أسبوعين تتولى الإصلاح بموجب برنامج محدد، مقابل حصولها على مساعدة مالية من المجتمع الدولي. لكن القوى السياسية فشلت في ترجمة تعهداتها على ارض الواقع . وفي 27 سبتمبر الماضي، أعطى ماكرون مهلة جديدة للقوى السياسية من "أربعة إلى ستة أسابيع" لتشكيل حكومة.

وفي 22 أكتوبر الفارط، كلّف عون زعيم تيار المستقبل سعد الحريري بتشكيل الحكومة، إلا أن مساعيه لم تسفر عن أي نتيجة حتى الآن، ورأى مراقبون أن زيارة مستشار ماكرون قد تعطي دفعة أقوى لجهود الحريري.

ولم يتضح مصير مؤتمر الدعم الدولي للبنان الذي تعهد ماكرون بتنظيمه نهاية الشهر الحالي، ويقول المراقبون إن باريس قد تعلن عن إلغائه في حال لم تبصر حكومة جديدة النور في الأيام المقبلة.

ويشهد لبنان منذ العام الماضي انهيارا اقتصاديا تزامن مع انخفاض غير مسبوق في قيمة الليرة مقابل الدولار. وتخلفت الدولة في مارس الماضي عن دفع ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي جرى تعليقها لاحقا جراء خلافات بين المفاوضين اللبنانيين.

فوضى واستعراض بأسلحة أوتوماتيكية في الأردن يطيحان بوزير الداخلية

الدولة مصدومة من الكمّ الهائل للسلاح بأيدي المواطنين

عمان - شهدت عدة مناطق في الأردن أعمال عنف وشغب، واستعراضات بأسلحة أوتوماتيكية مع إعلان نتائج الانتخابات النيابية، الأمر الذي شكل إحراجا كبيرا للسلطة، لاسيما وأن تلك الأحداث جرت فيما تعيش البلاد حالة طوارئ.

واضطر وزير الداخلية اللواء الركن توفيق الحلالمة، إلى الاستقالة، التي بدت في واقع الأمر أقرب إلى الإقالة لاسيما وأن إعلانها جاء على لسان رئيس الوزراء بشر الخصاونة، الذي قال مساء الخميس إنها تأتي في إطار "تحمّل المسؤولية المجتمعية".

وأضاف الخصاونة خلال إيجاز صحافي أن "الأردن أنجز استحقاقا دستوريا في ظلّ وضع وبائي معقّد، ولم نكن كدولة نمتلك خيارات بالتأجيل".

وشدد على أن الحكومة لن تتهاون في تطبيق القانون بشأن المخالفات المؤسفة وستحاسب كل من قام بها وفق أحكام القانون.

وأجريت الانتخابات النيابية في الأردن، الثلاثاء الماضي وحرصت الحكومة على مرورها بسلاسة، في ظل وضع وبائي حرج تمر به المملكة، لكن الأمور سرعان ما انفلتت وخرجت عن السيطرة مع بدء الإعلان عن النتائج.

وعمد بعض الغاضبين من خسارة مرشحيهم إلى القيام بأعمال عنف وتكسير وحرق للممتلكات العامة والخاصة، فيما أقدم أنصار مرشحين فازوا في الاستحقاق على إطلاق النار في الهواء وهي ظاهرة منتشرة في الأردن، لكن الأخطر هذه المرة هو استخدام الأسلحة الرشاشة.

وأبدى الملك عبدالله الثاني في وقت سابق غضبا حيال ما حصل، وقال في تغريدة له على موقعه على تويتر "المظاهر المؤسفة التي شهدناها من البعض بعد العملية الانتخابية، خرق واضح للقانون، وتعدّ على سلامة وصحة المجتمع، ولا تعبر عن الوعي الحقيقي للغالبية العظمى من مواطنينا في جميع محافظات الوطن الغالي".

وأضاف العاهل الأردني "نحن دولة قانون، والقانون يطبق على الجميع ولا استثناء لأحد".

وأحدث إطلاق المئات من الأشخاص النار من أسلحة أوتوماتيكية ابتهاجا بفوز مرشحين لهم، صدمة في الشارع الأردني، وسط تساؤلات: كيف وصلت تلك الأسلحة إلى هؤلاء؟ وأين كانت السلطات؟

الملك عبدالله الثاني

القانون يجب أن يطبق على الجميع ولا استثناء لأحد

ويبدو أن الأجهزة الأمنية نفسها مصدومة من واقع ما حصل، حيث قال مدير الأمن العام اللواء الركن حسين الحواتمة إن توفر الذخائر ووجود الأسلحة الأوتوماتيكية عند الأردنيين ظاهرة خطيرة، متسائلا "كيف وصلت لهم.. واستخدمت الآلاف منها؟".

وأعلن عن اعتقال 344 مطلقا للعيارات النارية وضبط 29 سلاحا ناريا و478 مركبة تم التعميم عليها وإحضار جزء كبير منهم و"سوف نجيبهم (نأتي بهم)".

وشكلت نتائج الانتخابات خيبة أمل كبيرة لاسيما للمترشحين الحزبيين حيث لم يصل منهم إلى مجلس النواب سوى 17 نائبا، فيما كانت للعشائر حصة الأسد.

ومني حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان بهزيمة ثقيلة، حيث خسر نصف مقاعده الانتخابية، فيما خرج التحالف المدني خالي الوفاض.

عرس «ديمقراطي» ينتهي بفوضى

مفاوضات لبنان وإسرائيل تتوه بين الخرائط

نصرالله يستبق فشلا محتملا لترسيم الحدود بالاحتماء خلف «الدولة»

بيروت - مرت ثلاث جولات على مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، دون تحقيق أي اختراق يذكر في ظل الشروط والشروط المضادة، وانخراط كلا الوفدين في حرب خرائط.

ومع كل جولة تفاوض تحرص كل من الولايات المتحدة الراعية للمفاوضات والأمم المتحدة المحتضنة لها، على إبقاء مسحة التفاؤل قائمة، إلا أن دوائر سياسية غربية بدت متشائمة من إمكانية حدوث أي تقدم، حيث من غير المرجح أن تقدم إسرائيل أي تنازلات، كذلك الشأن بالنسبة إلى لبنان الذي حرص على رفع سقف المطالب عاليا منذ الجولة الثانية التي شهدت الانطلاقة الفعلية للمحادثات والتي طرح خلالها خارطة جديدة.

ويرنو قادة لبنان إلى التوصل إلى اتفاق نهائي يحدد المياه الإقليمية اللبنانية أو المنطقة الاقتصادية التي على البلد أن يستفيد منها، لإنعاش وضعه الاقتصادي والمالي المأزوم، ولكن السؤال يبقى كيف يمكن تحقيق ذلك؟

ويدخل الوفد اللبناني المفاوضات بعقلية أن إسرائيل تحاول الاستفادة قدر الإمكان من نقاط ضعف لبنان وحاجته إلى هذا الاتفاق، الأمر الذي يزيد من تصلبه رافضا إظهار أية ليونة، حيث يفضل فشل المهمة على أن يجد نفسه في مرمى الانتقادات.

وجرت الأربعاء الجولة الثالثة من المفاوضات، والتقى الوفدان لساعات في نقطة حدودية تابعة لقوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان (يونيفيل) في مدينة الناقورة، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة ودبلوماسي أميركي يتولى تيسير المفاوضات بين الجانبين.

والنقطة الوحيدة التي اتفق عليها المجتمعون خلال هذه الجولة هي عقد جلسة جديدة في الثاني من الشهر المقبل، وفق ما أوردته الوكالة الوطنية للإعلام (رسمية) في لبنان.

وبدأت المفاوضات في 14 أكتوبر بين الدولتين اللتين تعدان عمليا في حالة حرب، بعد سنوات من وساطة تولتها واشنطن. ثم جرت جولة ثانية تضمنت جلستين في الـ28 والـ29 من الشهر ذاته.

وتتعلق المفاوضات أساسا بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومترا مربعا، بناء على خارطة أرسلت عام 2011 إلى الأمم المتحدة. إلا أن لبنان اعتبر لاحقا أنها استندت إلى تقديرات خاطئة.

ويطالب لبنان خلال جلسات التفاوض بمساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومترا مربعا وتشمل جزءا من حقل "كاريش" الذي تعمل فيه شركة انرجيان اليونانية، حسب قول مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هايتيان. وأضافت هايتيان "دخلنا اليوم مرحلة حرب الخرائط".

وقال مصدر إسرائيلي مطّلع على المفاوضات إثر جولة المحادثات الثانية إن الوفد الإسرائيلي طرح "خطًا شمال حدود المنطقة المتنازع عليها"، مؤكدا أنه "لن يتم البحث في خط جنوب المنطقة" كما يطرح لبنان.

ووجّهت وزارة الطاقة الإسرائيلية مطلع الشهر الحالي رسالة إلى الشركة اليونانية، أكدت فيها أن "ليس هناك تغيير ولا احتمال تغيير في وضع المياه الإقليمية الإسرائيلية جنوب المنطقة المتنازع عليها وبينها بالطبع حقلا كاريش وتانين".

وعلى ضوء التسريبات والأجواء العامة المحيطة بالتفاوض، فإن السقف الزمني المحدد للتوصل إلى توافق (لا يتجاوز بضعة أسابيع أو أشهر) يبدو غير واقعي، ويشير مراقبون إلى أنه رغم تركيز الجميع على العامل الداخلي، فإنه لا يمكن تجاهل المعطى الخارجي وتحديدا الصراع الأميركي الإيراني.

وتحرص طهران من خلال حزب الله على إبقاء هذا الملف مفتوحا، بانتظار التوصل إلى تسوية شاملة، فليس من مصلحتها حل إحدى المسائل الشائكة التي تبقي على أجواء الحرب بين الطرفين، قبل ذلك.

وفيما بدا محاولة من حزب الله للتملص من أي مسؤولية، ولاسيما أن كل المؤشرات توحي بتلاشي أي فرص للتوصل إلى اتفاق، قال الأمين العام للحزب حسن نصرالله مساء الأربعاء "إن الدولة بمؤسساتها هي التي تقرر أين هي الحدود البرية والبحرية للبنان والمقاومة تلتزم بما تحدده الدولة وتعتبر أنه من واجبها إلى جانب الجيش والشعب أن تدافع عن هذه الحدود، وهذا ما زال موقفنا، لم ولن يتغير".

وكانت صحيفة "الأخبار" اللبنانية القريبة من حزب الله أوردت في عددها الأربعاء أن "ملف الترسيم مهدّد برفض الوفد الإسرائيلي المفاوض.. ما حمله الجانب اللبناني في الجلستين الأخيرتين، وتسبّب بغضب دفع بالعدو إلى التلويح بخيارات لا قانونية وغير قابلة للحياة".

ونقلت الصحيفة عن مصادر وصفتها بـ"المطلعة" أن "فرص نجاح هذه المفاوضات من عدمها أصبحت متساوية"، موضحة أنه "فيما ذهب الطرفان إلى التفاوض على مساحة 860 كيلومترا (المتنازع عليها)، بدأت تتوالد خطوط جديدة، بعدما قرر العدوّ أن المطلب اللبناني 'استفزاز'، ومنح نفسه في المقابل حق طرح خطوط جديدة".

ووقّع لبنان عام 2018 أول عقد للتنقيب عن الغاز والنفط في رقعتين من مياهه الإقليمية؛ تقع إحداهما، وتعرف بالبلوك رقم 9، في الجزء المتنازع عليه مع إسرائيل. وبالتالي، ما من خيار أمام لبنان للعمل في هذه الرقعة إلا بعد ترسيم الحدود.

ثمانية قتلى بتحطم مروحية لقوة حفظ السلام في سيناء

القاهرة - قتل ثمانية أشخاص في تحطم مروحية تابعة للقوة متعددة الجنسيات في سيناء هم 6 أميركيين وفرنسي وتشيكي.

وأكد بيان لقوة حفظ السلام أن المروحية تحطمت "خلال مهمة روتينية في منطقة شرم الشيخ بمصر". وأضاف البيان أن عضوا أميركيا من الفريق نجا وتم نقله إلى المستشفى.

وأوضح البيان أن "القوة متعددة الجنسيات في سيناء ستجري تحقيقا لمعرفة أسباب الحادث"، مضيفا "حتى الآن لا توجد معلومات تشير إلى أنه لم يكن حادثا". وأشار إلى "جهود وتعاون" قامت بهما مصر وإسرائيل بعد سقوط المروحية.

من جهته قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي جوناثان كونريكوس "إن الجيش الإسرائيلي عرض مساعدة وحدة من وحدات النخبة لإنقاذ الجرحى" على الفور.

وتتمركز وحدة مروحيات تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي في مطار رامون جنوبي إسرائيل بالقرب من سيناء التي كانت مسرحا لاشتباكات عسكرية بين مصر وإسرائيل قبل توقيعهما اتفاقية السلام.

وتنص ملاحق معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية على نزع السلاح من سيناء وقد نشرت بموجبها قوة مراقبة متعددة الجنسيات منذ عام 1981.

وتضم هذه القوة حاليًا ما يزيد قليلاً عن 1100 جندي من جنسيات مختلفة موزعين في سيناء التي تنتشر فيها حاليا مجموعات جهادية من مختلف التوجهات، بما في ذلك الفرع المحلي لتنظيم الدولة الإسلامية.

وتواجه مصر منذ سنوات عمليات إرهابية في شمال سيناء تصاعدت حدّتها بعد الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرسي في 2013 في أعقاب احتجاجات شعبية حاشدة.

وفي فبراير 2018 أطلقت قوات الأمن المصرية، من الجيش والشرطة، حملة واسعة ضدّ مجموعات مسلّحة ومتطرّفة في أنحاء البلاد، خصوصاً منها المتمركزة في شمال سيناء.

ومنذ بدء الحملة، قُتل نحو 930 شخصاً يشتبه في أنّهم إرهابيون وقرابة 75 عسكرياً، وفق إحصاءات الجيش.